على صعيد هيئة الامم المتحدة اجتمع مجلس الامن الدولي ، في النصف الثاني من شهر أيلول بناء على طلب الاردن للبحث في ما تقوم به اسرائيل من اعمال في القدس مثل تهويد المدينة وتغيير معالمها كليا بحيث تخلق أمرا واقعا جديدا يفرض نفسه على أية تسوية تتم في المستقبل للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد اجرى الاردن مشاورات موسعة مع الولايات المتحدة للاتفاق على نص مشروع القرار الذي سيقدم الى مجلس الامن مما ضمن نجاحه اثناء التصويت . وفي ٢٥ أيلول تبنى مجلس الامن مشروع القرار المعروض عليه وفيما يلي اهم النقاط التي نص عليها : ١ ــ التأكيد على عدم شرعية اكتساب الاراضي بالقوة . ٢ ــ استذكار القرارين السابقين (٢٥٢ و٢٦٧) المتخذين في مجلس الامن واللذين يدينان اسرائيل لجهة تغيير معالم القدس واعتبار الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في هذا الصدد لاغية . ٣ ــ يستنكر القرار عدم استجابة اسرائيل للقرارات السابقة في شأن القدس والتوصيات المتخذة في هيئة الامم . ٤ ــ الطلب من اسرائيل ايقاف كل اجراء جديد يمكن ان يؤدي الى تغيير معالم القدس او طابعها . ٥ ــ تكليف الامين العام للامم المتحدة ، بعد التشاور مع رئيس مجلس الامن ، اتخاذ كل التدابير التي يراها مناسبة ، بما فيها حق تعيين ممثل او لجنة او استخدام اي جهاز لتنفيذ القرار ، على ان يرفع تقريرا الى مجلس الامن خلال ستين يوما .

وجدير بالذكر هنا ان الولايات المتحدة كانت قد ايدت عام١٩٦٩ القرار رقم ٢٦٧ الصادر عن مجلس الامن الذي ندد باجراءات اسرائيل الهادفة الى تغيير وضع القدس واستنكر فشلها في احترام القرارات السابقة للجمعية العمومية ومجلس الامن حول هذا الموضوع . اما الاتحاد السوفياتي فقد عبر عن رأيه اثناء مناقشة مشروع القرار الاخير في قول مندوبه بأن بلاده على استعداد للاشتراك في أية اجراءات تهدف الى فرض العقوبات الضرورية على اسرائيل بسبب تخلفها عن تطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة . ومع ان الجانب العربي الرسمي اعتبر القرار نوعا من التمهيد لاثارة الموضوع مجددا امام مجلس الامن بعد ٦٠ يوما (باعتبار ان اسرائيل رفضت القرار مسبقا ومن المؤكد انها لن تلتزم به اطلاقا) مما قد يعني الوصول الى مرحلة اتخاذ اجراءات دولية فعالة ضد اسرائيل ، الا انه يبدو لنا ان مثل هذا الامل ليس الا سرابا اذ ليس هناك ما يدعونا لان نعتقد بأن مصير قرار مجلس الامن الاخير سيكون افضل من مصير بقية القرارات الصادرة عن هيئة الامم حول القضية الفلسطينية عامة . ان جهود بعض الدول العربية على هذا الصعيد ليست الا مجرد محاولات اخيرة لانقاذ ماء الوجه امام العجز العربي الواضح في ردع اسرائيل عن تهويد القدس وتبديل معالمها بصورة نهائية . وقد وصف مراسل « **شؤون فلسطينية** » في نيويورك مشروع القرار الاردني الاصلي الذي تم الاتفاق حوله مع امريكا بأنه ضعيف جدا حتى بالقياس مع القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الامن حول موضوع القدس . ويرى المراسل ان اخطر ما في مشروع القرار هذا ربطه قضية القدس بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في حين ان الحق العربي في المدينة المقدسة لم يكن مشروطا بشيء في القرارات السابقة لمجلس الامن والجمعية العامة لهيئة الامم. وقد تنبه ممثلو منظمة التحرير في نيويورك الى الاخطار التي ينطوي عليها هذا التنازل مثل جعل الحق العربي في القدس عرضة للمساومات والمفاوضات والتنازلات التي سيتضمنها تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بالضرورة . ونتيجة لجهود بعض الوفود العربية في الهيئة الدولية (باستثناء الوفدين المصري واللبناني) أدخلت بعض التعديلات على مشروع القرار جعلت صيغته النهائية والرسمية افضل ، نوعا ما ، من المشروع الاصلي . لكن مع ذلك امتنعت سوريا عن التصويت في مجلس الامن بحجة ان هذا القرار ، رغم تقويته والتعديلات التي أدخلت عليه ، لا زال ضعيفا ودون المستوى المطلوب وقد أيدت منظمة التحرير الموقف السوري . من ناحية اخرى يبدو ان التركيز الامريكي المصري على ان يبدأ الحل السياسي من مشروع اعادة فتح قناة السويس قد أبعد قضية القدس والضفة الغربية عن الاضواء ولا شك ان جهود الاردن في مجلس الامن تهدف جزئيا الى اعادة الاعتبار والاهمية الى الارض الفلسطينية التي تهم النظام الاردني .

وعلى صعيد آخر وجه يو ثانت (في النصف الثاني من شهر آب) مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الاسرائيلية طالب فيها بوقف عمليات تشريد اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة على يد سلطات الاحتلال واعادة الوضع هناك الى حالته الطبيعية . ومع